



الجمهورية التونسية  
وزارة الشؤون الاجتماعية  
الإدارة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة

المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية:  
تنفيذ الاتفاق وأثره على السياسات في المنطقة العربية

## حوكمة الهجرة في تونس

تقديم حميدة التّرايس

المديرة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة

## مخطّط العرض:

.I الالتزام بالمعايير الدولية وحماية حقوق المهاجرين.

.II سياسات قائمة على الأدلّة ومقاربة «الحوكمة التشاركية»

.III حوكمة الهجرة: دعامتها شراكة فاعلة.

I- الالتزام بالمعايير الدولية وحماية حقوق المهاجرين

## 1- الدستور التونسي الجديد 2014

■ اقرار مجمل الحقوق والحريات التي نصت عليها المواثيق والعهد الدولية بطريقة تكفل الحماية للمواطنين التونسيين وكذلك الأجانب المقيمين بالبلاد التونسية، بما في ذلك حق اللجوء السياسي (الفصل 26).

## 2- القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2018 مؤرخ في 23 أكتوبر 2018، المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري:

■ القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ومظاهره حماية لكرامة الذات البشرية وتحقيق المساواة بين الأفراد في التمتع بالحقوق وأداء الواجبات وفقا لأحكام الدستور والمعاهدات الدولية المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية.

### 3- القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017، المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة:

- وضع التدابير الكفيلة بالقضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة القائم على أساس التمييز بين الجنسين من أجل تحقيق المساواة واحترام الكرامة الإنسانية، وذلك بإتباع مقاربة شاملة تقوم على التصدي لمختلف أشكاله بالوقاية وتتبع مرتكبيه ومعاقبتهم وحماية الضحايا والتعهد بهم.

### 4- القانون الأساسي عدد 61 المؤرخ في 3 أوت 2016 متعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته:

- منع كل أشكال الاستغلال التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص وخاصة النساء والأطفال بما في ذلك المهاجرون التونسيون والوافدون على البلاد التونسية ومكافحتها بمنع الاتجار بهم وحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص ومساعدتهم.

## 5- إحداث الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص:

- من بين مهامها وضع استراتيجية وطنية تهدف إلى منع الاتجار بالبشر ومكافحته واقتراح الآليات الكفيلة بتنفيذها وتنسيق الجهود في مجال تطبيق إجراءات حماية الضحايا وآليات مساعدتهم.

## 6- القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المؤرخ في 30 جاني 2019 المحدث لبرنامج الأمان الاجتماعي :

- المساهمة في التوقي من الفقر والحد منه والارتداد إليه وتوارثه ومساعدة وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير ظروف العيش الكريم للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل والعمل على النهوض بها إلى جانب تأمين ادماجهم الاقتصادي والاجتماعي.

➡ شمل القانون الأجانب المقيمين بتونس (الفصل 8)

## 7- مشروع قانون متعلق بتنظيم ممارسة المؤسسات الخاصة لنشاط توظيف التونسيين

### بالخارج

- إرساء إطار قانوني متكامل يحمي طالب الشغل والمؤسسة الخاصة للتوظيف، تجريم المؤسسات الخاصة الناشطة خارج الإطار القانوني وتسليط عقوبات رادعة لها.

## II- سياسات قائمة على الأدلة ومقاربة «الحكومة التشاركية»



## 1- إعداد استراتيجية وطنية في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج:

➤ باعتبارها الهيكل الحكومي الأفقي الراعي لمسائل النهوض بسياسات الهجرة تصورا وتنفيذا، أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية مشروع استراتيجية وطنية في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج بمشاركة كل الهيكل المتدخلة في الميدان والأطراف الاجتماعية ومكونات المجتمع المدني.

### الهدف العام للاستراتيجية :

- ✓ توحيد الرؤى وترشيد الموارد ودعم التنسيق بين مختلف الهياكل،
- ✓ ترشيد إدارة اليد العاملة المهاجرة والعمل على تعزيز حماية العمال المهاجرين من الممارسات التعسفية،
- ✓ تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين سواء تعلق الأمر بالتونسيين بالخارج والمهاجرين الوافدين على البلاد التونسية.

## القيم التأسيسية للاستراتيجية :

- لكل فرد الحق في الهجرة، وفي عدم الهجرة والعودة إلى البلاد.
- رفض جميع أشكال العنصرية وكرهية الأجانب والقرارات التعسفية أو العقوبات الإدارية التمييزية.
- احترام حقوق وكرامة المهاجرين وأفراد عائلاتهم، دون تمييز على أساس الجنس أو السن أو الأصل أو المركز.
- مكافحة الاتجار بالأشخاص إضافة إلى كافة أشكال الاستغلال الأخرى.
- إدراج مسألة الهجرة باعتبارها موضوعا مشتركا بين القطاعات في جميع السياسات الوطنية.
- الحوكمة الرشيدة في مجال الهجرة على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي.
- تركيز حوار دائم، شامل وتشاركي مع جميع مكونات المجتمع المدني في تونس وجمعيات المهاجرين التونسيين في المقيمين بالخارج.

## الأهداف الأساسية للاستراتيجية:

- 1- تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة.
- 2 - حماية حقوق ومصالح المهاجرين التونسيين وتعزيز العلاقات بينهم وبين تونس.
- 3 - تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.
- 4 - التشجيع على الهجرة المنظمة للتونسيين ومنع الهجرة غير المنظمة.
- 5 - حماية حقوق المهاجرين، بما في ذلك العمال وطالبي اللجوء والأجئيين في تونس.

## 2- سياسات قائمة على الأدلة:

❖ إحداه المرصد الوطني للهجرة: (الأمر عدد 1930 لسنة 2014، المؤرخ في 30 أبريل 2014):

← أوكلت له مهمة رصد واقع الهجرة وجمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بها وطنيا ودوليا والعمل على تحيينها وتحليلها وتوثيقها وإرساء بنوك وقواعد معلومات في الغرض، بما من شأنه أن يساهم في التعامل بأكثر نجاعة مع مسألة الهجرة وفي بلورة المواقف والسياسات المتصلة بالمجال.

## ❖ إنجاز مسوحات ودراسات علمية تهدف إلى توجيه السياسات ذات الصلة بالهجرة

### إطلاق مشروع المسح الوطني للهجرة الدولية Tunisia Hims :

➤ يندرج في إطار المشروع الأورومتوسطي لإنجاز دراسات مسحية حول الهجرة في معظم دول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط ويهدف إلى:

\* المساهمة في إرساء نظام معلومات حول الهجرة بتونس يمكن من إعداد وتنفيذ ومتابعة السياسات الوطنية في مجال الهجرة،

\* دراسة أشكال الهجرة الدولية وأسبابها ودوافعها وحركيتها وآثارها وعلاقة الهجرة بالتنمية،

\* تصور المقاربات الملائمة في ما يتعلق ببرامج التعاون والشراكة على المستوى الإقليمي والدولي في مجال الهجرة وخاصة بين بلدان ضفتي المتوسط.

III- حوكمة الهجرة: دعامتھا شراكة فاعلة.

# دعم التعاون الدولي في مجال الهجرة :

## 1- التعاون الدولي الثنائي :

### \* الاتفاقيات الدولية في مجال الهجرة

- الاتفاق الإطاري حول التصرف التوافقي في الهجرة والتنمية المتضامنة المبرم مع فرنسا (سنة 2008)
- اتفاق تعاون في مجال الهجرة مع الكنفدرالية السويسرية (سنة 2012).
- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الهجرة التوافقية والتنمية المتضامنة والأمن بين حكومة الجمهورية التونسية والحكومة الفيدرالية للمملكة البلجيكية بتاريخ 17 جويلية 2018.

## \* اتفاقيات الضمان الاجتماعي:

➤ 23 اتفاقية ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي مع دول إقامة للتونسيين بالخارج دخلت حيز التنفيذ او بصدد التفاوض واستكمال إجراءات المصادقة، آخرها مع الحكومة الفيدرالية السويسرية خلال شهر مارس 2019.

## 2- التعاون الدولي المتعدد الاطراف :

### \* الإعلان السياسي المشترك للشراكة من أجل التنقل:

➤ مبرم بين الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي خلال شهر مارس 2014. وتهدف هذه الشراكة أساسا إلى تسهيل حركة الأشخاص بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية التونسية وتعزيز التصرف المشترك والمسؤول لتدفقات الهجرة الحالية، وخاصة من خلال تبسيط إجراءات منح التأشيرات.



### 3- التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية

- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وذلك من خلال المساهمة في انجاز ومتابعة تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التي تتوافق والأولويات المضمنة بالاستراتيجية الوطنية للهجرة.

### 4 - المشاركة في المسارات الدولية والإقليمية حول الهجرة

\* « مسار الرباط »،

\* «مسار الخرطوم» ،

\* العملية التشاورية العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء،

\* الحوار 5+5 حول الهجرة،

\* الانخراط في مسار إعداد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

## 5 - الانخراط في تحقيق أهداف الأجندة 2030 للتنمية المستدامة :

➤ تقديم التقرير الاختياري الوطني خلال شهر جويلية 2019 (لمنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة).

➤ التزام تونس كدولة رائدة في «التحالف 8.7» وتتعهد بموجبه باتخاذ الإجراءات الآنية والفعالة للقضاء على العمل الجبري، وضع حدّ للعبودية الحديثة والاتجار بالأشخاص الذي يشمل المهاجرين والقضاء على كافة أشكال عمل الأطفال.

## 6- تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني ومختلف الأطراف الاجتماعية :

← العمل على ادراج الهجرة وحماية حقوق المهاجرين ضمن أولويات مؤسسات الحوار الاجتماعي :

\* المجلس الوطني للحوار الاجتماعي: (القانون عدد 54 لسنة 2017 المؤرخ في 24 جويلية 2017): هيئة تتولى تنظيم الحوار الاجتماعي والسهر على استمراره وانتظامه وتعمل على إرساء مناخ اجتماعي محفز ودافع الاستثمار وضمان شروط العمل اللائق.

\* المجلس الوطني للتونسيين بالخارج: ( القانون عدد 68 لسنة 2016 مؤرخ في 3 أوت) تتمثل مهامه

الرئيسية في:

- إبداء الرأي في السياسة الوطنية في مجال العناية بالتونسيين المقيمين بالخارج وسبل الاستفادة من خبراتهم وكفاءاتهم،
- اقتراح التدابير التشريعية والترتيبية التي تساهم في تعزيز مساهمة التونسيين المقيمين بالخارج في التنمية الوطنية الشاملة،
- اقتراح الآليات الكفيلة بتعزيز روابط الجالية بالوطن.

شكرا